جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

المسؤولية الامنية للمرافق في الوطن العربي ووجبات الافراد والمجتمع

الدكتور : عباس ابو شامة

الرياض

1406 هـ - 1986 م

الفصل الثاني

المسؤولية الأمنية في الوطن العربي
وواجبات الأفراد والمجتمع*

مفهوم الأمن العربي

ان الايقاع السريع والمتلاحق في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي مرت بالعالم العربي أضفت على الأمن العربي مفهوما جديدا - فكثرت مسئوليات الأمن وأعباؤه وتحدياته، وان ما غزا الوطن العربي من تغييرات في المساحة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وما يرتبط بهذه التغييرات من أفكار وقيم ومفاهيم جديدة تؤثر تأثيرا مباشرا - على الأمن في الوطن العربي. وهذا الوضع بدوره يدعو وبالحاح أكثر لتحديد المسئوليات الأمنية وواجبات الافراد والمجتمع في اطار هذه المسئوليات.

وبما أن أمن الوطن العربي هو كفالة أمن الدولة العربية جمعاء منفردة ومجتمعة فان عدم استتباب الأمن في دولة عربية يؤثر تأثيرا سلبيا وضارا على الأمن في الدول العربية. لذلك فان البحث عن المواضيع الداعية الى استتباب الطمأنينة والأمن في أي دولة عربية هي بحق أساس منطقي لدعائم الامن في باقي الوطن العربي كذلك فان هذا يعد من مسئوليات الأمن في الوطن العربي وواجبات المجتمعات العربية والجمهور العربي.

إن اهتمامات الدول العربية بالنظرة الشاملة لمفهوم الأمن العربي جاءت نتيجة للفهم الصحيح - ان أمن الدول - العربية منفردة هو أمنها مجتمعة - ولقد كان ثمار هذه الاهتمامات تلك المساعي الحميدة للدراسة وللتعمق في أسباب الجريمة ومنعها ومكافحتها في الوطن العربي منطلقين من مظلة عربية واحدة ترشد وتوجه وتنقّب عن

★ اعداد : د **عباس أبو شامة** المباحث الجنائية المركزية - رئاسة الشرطة - الخرطوم - جمهورية السودان الديموقراطية.

أسباب الجريمة وطرق مكافحتها في أمتنا العربية وكل ما من شأنه أن يخل بأمن الوطن والمواطن العربي.

وفي رأيي أن أخطر ما في مفهوم الأمن هو الاحساس بالأمن نفسه. فليس الأمن هو أجهزة وامكانات لمكافحة مسببات عدم الاطمئنان ومؤسسات للعقاب والاصلاح فقط ولكن أيضا وفي المقام الأول فإن الاحساس بالأمن هو الأمن. فإذا انفرط عقد الأمن فإن الاحساس بعدم الأمن هو أخطر ما يصيب الانسان وشر ما يبتليه ولو تجمعت حوله كل قوى وامكانات الدولة الأمنية – لذلك فإن الحفاظ على هذا الاحساس بالأمن يجب الحفاظ عليه وتطويقه ومنع أي اخلال بهذا الاحساس.

مكافحة الجريمة والحفاظ على الأمن العربي

في وطننا العربي رغم بعض الظواهر الاجرامية الجديدة والتيارات الانحرافية المتجددة إلا أنه بحمده تعالى فإن الاحساس بالأمن عميق في معظم الوطن العربي – وهو في مثله البسيط أن يبقى الانسان داخل داره أو يتحرك خارجها وهو مطمئن على نفسه وعلى ماله وعرضه، وهذا هو الأمن الحقيقي – أما اذا شعر المواطن بأنه غير آمن في منزله وفي خارجه فإن الاحساس بعدم الأمن يلازمه ولو أحيطت به كل الأجهزة المتقدمة والحديثة للحفاظ على أمنه – وليس خافيا علينا أنه في بعض المدن في الولايات المتحدة الأمريكية بامكاناتها الضخمة العلمية والمادية وتقدمها التكنولوجي في مجال مكافحة الجريمة والعدوان فإن الاحساس بالأمن يصل الى درجة منخفضة تدعو الانسان لأن يعيد كل حساباته في البقاء في المنزل أو الحركة بخارجه على أساس أمني بحت حيث عدم الاستقرار النفسي وعدم الاحساس بالأمن حتى ولو لم يحدث له شيء.

ولقد كان من اشراقات العمل العربي الموحد هو الاتجاه للحفاظ على هذا الاحساس بالأمن في وطننا الأكبر ومنع الجريمة والتخطيط

لذلك من منطق الأمن العربي الواحد ولا شك أن المركز العربي للدراسات الأمنية يمثل اشراقة مضيئة في عالم مكافحة الجريمة والحفاظ على الأمن بالوطن العربي خصوصا وهو يضيء الطريق لوضع المجتمع والجمهور العربي نحو مسؤولياته تجاه أمن الوطن العربي.

على من تقع المسؤولية الأمنية بالوطن العربي ؟

إنّ المسؤولية الأمنية ليست مسؤولية شرطية فحسب .. فلو أن الشرطة هي الجهاز التقليدي المسؤول عن الحفاظ عن الأمن وذلك بمنع الجريمة واكتشافها وارسال المجرمين للمحاكمة الا أن هذه المسؤولية تمتد بطبيعة الحال الى ما وراء الجهاز الشرطي وتصبح مسؤولية عامة وذلك لأن الشرطة مهما أوتيت من امكانات ومقدرات فنية ومادية فهي محدودة في القوة ومحدودة الوصول الى مكافحة الجريمة والحفاظ على سيادة القانون والنظام وذلك لأن الأمر أكبر من أي امكانات ومقدرات لجهاز واحد - زيادة على أن الشرطة ليست موجودة في كل مكان فهي جهاز محدود الأفراد ولا تستطيع الانتشار بأن تغطي كل مكان - لذلك فإن المسؤولية تقع أيضا على الأفراد والمجتمع عامة في استتباب الأمن في وطننا العربي.

ودور الأفراد يجيء ابتداء قبل وقوع الجريمة في منعها وازالة مسبباتها - فالفرد هو الذي يخلق الجريمة ويهيء المناخ المناسب لها ويفلح الأرض التي تنبتها - وهو إذن حامي الأمن قبل وقوع ما يخل به - ثم أنه عند وقوع الجريمة فهو المبلغ/ عنها أولا. فالشرطة لا تصل الى علمها كل الجرائم التي تقع في المجتمع، بل هنالك افتراض بأن ما يصل الشرطة من بلاغات عند وقوع الجرائم قد لا يصل الى أنصاف الجرائم التي تقع فعلا في المجتمع وهذا الوضع ناتج عن احجام بعض الأفراد عن الابلاغ عن بعض الجرائم وهذا العزوف يزداد وضوحا في وطننا العربي حيث توجد اعتبارات اجتماعية

كالعار والوصمة الاجتماعية والتراضي والتسامح والصلح والتدخلات للصلح وهذه كلها تؤدي الى عدم وصول شريحة كبيرة من البلاغات الاجرامية الى علم السلطات ولكن من ضمن هذه الجرائم ما هو خطير ويمس أمن الوطن ككل وعلم السلطات به قد يفيد كثيرا في منع تكرار حدوثه لذلك كان واجبا على الأفراد الابلاغ عن الجرائم وعدم التستر عليها.

إن القانون وأجهزة الضبط الاجتماعي لا تستطيع أن تقوم بالدور الذي كانت تقوم به أدوات الضبط الاجتماعي قديما، (ولو أن بعض أدوات الضبط الاجتماعي تظل لها أهميتها في بعض المناطق) .. إن أي جهود رسمية لاستتباب الأمن لا يمكن أن تكون كافية ما لم تلق مساندة من الأفراد وتجد الدعم الكافي منهم - لذلك كان لا بد من احياء مشاركة الأفراد في مكافحة الجريمة - ويسبق ذلك أهمية تعميق شعور الفرد بانتمائه الى مجتمعه واعلامه بالمخاطر التي يتعرض لها المجتمع كافة في حالة اهتزاز الأمن وضعفه وأن ذلك سيؤثر على الأفراد أنفسهم.

الأســـرة:-

إن مسؤولية الأفراد الأمنية تتضمن مسؤولية الأسرة في العناية بتربية اطفالها وتلقينهم التعاليم الدينية السمحة والأخلاق الفاضلة وتنشئتهم على سبيل الأمانة والعفة والسماحة والتفضل تبعدهم عن طريق الجريمة والانحراف وذلك بأن يكون المسؤولون عن الأسرة هم قدوة حسنة لذلك مع تهيئة المناخ المناسب للتنشئة الصالحة الطيبة.

الجماعات المحلية :-

إن التعاون بين الجماعات المحلية والشرطة يعطي الأفراد دورا أكبر ومسؤولية أضخم لصيانة الأمن والنظام.

وقد تبلور هذا الوضع في نظام الشرطة الشعبية في بعض البلاد وهي ميليشيات شرطية تقوم بالطواف على إحياء المنطقة المعينة وتساعد على حفظ الأمن والنظام والقبض على المجرمين - كما أن هنالك تنظيمات أهلية تطوعية تقوم بمساعدة الشرطة المحلية في منع الجريمة في المنطقة المحلية وهي تجربة رائدة في بعض وطننا العربي ولكنها بالطبع تحتاج الى توجيه المسار حتى لا تنحرف ويأخذ البعض القانون بيده - فهذا غير المساعدة للشرطة في استتباب الأمن فإنه يعطي إحساسا زائدا للأفراد بمسؤولياتهم التكاملية مع الشرطة في منع الجريمة وهذا الاحساس له أهميته الكبرى في أن يتحمل هؤلاء الأفراد مسؤولياتهم كاملة في منع الجريمة - ومن أمثلة ذلك تنظيمات أصدقاء الشرطة التي قامت في بعض الدول العربية.

الرعاية اللاحقـــة :-

تمثل أيضا مجالا للمساهمات الشعبية في منع الجريمة فالدولة ليست مسؤولة وحدها عن رعاية الطلقاء وإنما يمكن أن تساهم الجمعيات الخيرية والتطوعية في مجال الرعاية اللاحقة بأن تعطي المؤسسات غير الحكومية الأفضلية في التخديم الى الطلقاء - كما تقوم الوكالات الأهلية بتصنيفهم وتحديد مؤهلاتهم ومهاراتهم وبذلك يمكن تحديد نوع المساعدة الممكنة ومجالها والعمل المناسب لكل طليق.

المخبرون ، :-

من أمثلة الدور الشعبي هو مساعدة الشرطة بفريق من المخبرين سواء كانوا متطوعين أم بحوافز وبالطبع فإن المسؤولية الحقة تستوجب من هؤلاء المخبرين مساعدة الشرطة بمدها بالمعلومات عن كل ما هو مرتبط بالأمن بدون مقابل على أن لا تكون تلك مهنة ليتعيش منها المخبر وهي مثال للتعاون بين الجمهور والشرطة في مجال مكافحة الجريمة وكشفها.

الدور الاجتماعي للشرطة :-

مسؤولية الأفراد تجاه الأمن يعززها ويقويها الدور الاجتماعي للشرطة. فالشرطة رغم دورها التقليدي في مكافحة الجريمة وتركيزها على هذا الجانب إلا أنها بدأت تقوم بدور اجتماعي في الفترة الأخيرة كأعمال النجدة مثلا بأن تكون هنالك وحدة للشرطة تقوم بنجدة المواطنين في حالات الكوارث العامة مثلا أو الفردية – فيمكنها أن تهب لنجدة مواطن سقط في بئر أو امرأة في منطقة نائية حبلى يستدعي الموقف اسعافها لمستشفى الولادة أو في حالات الزلزال أو الفيضان والحرائق أو إنقاذ الطرق والجبال والغرق وفي حالة انتشار الأوبئة والأمراض وأعمال الدفاع المدني، فإن الشرطة يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا هاما.

هذا الدور الجديد من شأنه تأهيل مسؤولية الجمهور في الناحية الأمنية بمساعدة الشرطة في مكافحة الجريمة.

مسؤولية المجتمع :-

إن المسؤولية الأمنية في الوطن العربي بالنسبة للمجتمع تقوم على أساس مفهوم شامل للأمن الاقتصادي والاجتماعي وأيضا السياسي. وهذه المسؤولية الأمنية تكون بالنسبة للمجتمع العربي كله وإن تحدد العمل داخل الدول العربية الا أن التأثير مباشر على باقي الدول العربية اذا حدث اخلال بأي جزء من هذا المفهوم الشامل للأمن لأن الدول العربية تشكل وطنا واحدا من حيث التاريخ والتراث والحضارة فإن وحدة الغاية والأهداف والمصير وسط خضم الصراعات والتكتلات العالمية تستوجب تناسقا أشمل وتعاونا أعمق على نطاق الوطن العربي لتحقيق الأمن العربي المشترك ازاء هذا الوضع الدولي الذي أشرنا اليه أعلاه لذلك كانت مسؤولية الأمن على مستوى وطننا العربي مسؤولية جماعية.

وإحدى مسؤوليات المجتمع الأمنية أن يبدأ باعادة النظر في التشريعات الجنائية لتواكب حركة التغيير الاجتماعي الذي غشي الوطن العربي في الفترة الأخيرة – وأن يكون أساس اعادة النظر في هذه القوانين هو تقريبها من بعض حتى تقوم تحت مظلة تشريعية واحدة في الوطن العربي فالمجرم في كل الوطن العربي يتعرض لظروف مشابهة وضغوط متوازية ـ كما أن القواعد والأخلاق والقيم التي تتحكم في ادارة العدالة الجنائية في الوطن العربي تكاد تكون متشابهة إن لم تكن متطابقة.

إننا في الوطن العربي – شركاء ثقافة وتراث عربي وقيم دينية وأخلاقية – فكان لا بد من تأصيل القيم العربية الحميدة والنابعة من دينها وأخلاقياتها في نفوس شبابنا سواء داخل المنزل أو بالمدرسة أو خارج ذلك الاطار لأن ذلك قد يضمن لنا نأيا عن الانحراف وبعدا عن التلوث الحضاري الغربي الجارف.

كما على المجتمع مسؤولية الكفالة والكفاية الاجتماعية ونظم عمل وحقوق متساوية فالعدالة الاجتماعية تمنع الشقاق الطبقي والصراع المبني على التفاضل والذي يؤدي الى مزالق الانحراف والجريمة ويقود الى الفوضى الاجتماعية.

كما يجب أن لا يفوت على المجتمع أن التقدم العلمي الذي حظي به العالم أخيرا له انعكاسات على الأمن – لذلك كان لا بد من الاهتمام بالأجهزة التي تقوم على الحفاظ عليه ومنع مسبباته وذلك بتمكين هذه الأجهزة أن تلحق بأسباب ذلك التقدم وتكون أمام المجرم والجريمة قبل أن يسبقها.

كما أن الاهتمام بالدراسات والبحوث الجنائية في وطننا العربي له مفتاح هام لسبر أغوار عالم الجريمة والحد منها في الوطن العربي، وهذا يتأتى من أن الجريمة ليست أمرا عفويا، وقد قامت الدراسات العلمية الحقة في نطاق دولي تبحث في أسباب الجريمة واكتشافها

ومنعها وما لم تكتشف الأسباب الحقيقية العلمية للجريمة في وطننا العربي فإنه يصعب علينا مجرد محاولة المعالجة ولا يمكن علاج العلة الا بتشخيص صحيح لمسبباته – كما أن العلم لم يعد يعترف الا بالوسائل العلمية الصحيحة. فلم تعد مكافحة الجريمة مجرد اجتهادات فردية لأجهزة متفرقة وإنما ينبغي التوقف بالدراسة العلمية الصحيحة لكل العوامل في وطننا العربي ثم الوصول الى موطن الداء ووضع اصابعنا عليه.

الاعـــلام :-

كما لا يفوتنا التركيز على دور الاعلام في وطننا العربي خصوصا وأن أجهزة الاعلام وصلت الى كل بيت تقريبا في الوطن العربي وأصبح مبادرا للحصول على أحدث مبتكرات التكنولوجيا الحديثة لوسائل الاعلام كالفيديو الذي دخل الكثير من البيوت العربية فنحى مسؤولية المجتمع الأمنية في هذا المجال بالتحكم الواعي والاختيار الأوعى لبرامج هذه الأجهزة لدورها المؤثر والفاعل في الحد من انتشار الاجرام والانحراف. وتلاحظ أخيرا أن شبكة الاعلام العربية أصبحت واحدة تقريبا بل أصبحت الكثير من البرامج العربية تذاع وتظهر على نطاق العالم العربي في وقت واحد كالمسلسلات التلفزيونية مثلا.

التعليـــم :-

كما لا يفوت أن نذكر في مسؤولية المجتمع في مجال التعليم لمكافحة الجريمة واستتباب الأمن. والتعليم ليس بالضرورة التعليم الأكاديمي ولكن يشمل كل أنواع التعليم – والمهم هنا ليس كمية التعليم الذي يقدم ولكن نوعه. فالمدرسة هي التي قد تمنع الطلاب من الانحراف كما أنها في نفس الوقت هي التي قد تساعده على الانحراف لو لم تهيء له الظروف الصحية لتلقي التعليم بمعناه الواسع وفي هذا المجال فإن اختيار المدربين الصالحين والمناهج التقويمية وتهيئة الجو

للطلاب لهي من أسباب نجاح المؤسسات التعليمية في أن تنشىء أجيالا معافين لا يخشى منهم المجتمع بل هم زاده وعتاده.

كما إن مساهمة المجتمع يجب أن لا تقتصر على الجانب الرسمي فقط - وإنما يجب أن تشارك في ذلك المجتمع بشقه غير الرسمي فإن الجمعيات التطوعية والخيرية والأندية والمنظمات غير الرسمية، يمكن أن تلعب دورا لا يستهان به في تخفيف عبء الجريمة والحد منها وتبصير أولئك الذين على سبيل الانحراف ومساعدتهم والاهتمام بهم حتى يصلوا الى بر الأمن والأمان. وهذه مسؤولية مشتركة بين الأفراد وبين المجتمع ككل إذ أن على الدولة أن تقوم بمساعدة وتشجيع هذه المنظمات والجمعيات لتؤدي دورها الهام في منع الجريمة وذلك بعدم الحجز عليها أو تقييد حركتها وتقديم التسهيلات لها.

كذلك فإنه يتحتم على الدولة أن تشرك المجتمع كله بصورة أو بأخرى في عملية ادارة العدالة الجنائية. فهي ليست مسؤولية الدولة وحدها. فلو طلبنا من الجمهور مساعدة الشرطة في التبليغ عن الجريمة وكشفها - فانه أحرى أن نشرك هذا الجمهور في ادارة حركة العدالة الجنائية بالبلاد وذلك بإسناد المزيد من المسؤوليات لتشخيص مسببات الاجرام وعلاجه الى بعض الأفراد غير الرسميين لذلك جاء نظام المحلفين في المحاكم في النظام الغربي كانجلترا وأمريكا والغرض من نظام المحلفين هنالك هو ادخال ما يسمى بعدالة الشارع - أي إشراك الشارع العادي. حيث يتم اختيار المحلفين من عامة الشعب وتطعيم المحاكم بهم لأن القاضي القانوني قد يتمسك بحرفيات القانون بدون مراعاة للظروف الاجتماعية التي أحاطت بالحادثة - لذلك يمكننا اشراك أفراد من الجمهور في المحاكم ومثال ذلك المحاكم الشعبية - وهو نظام معمول به في كثير من الدول العربية الآن حيث تقوم بالحكم على المتهمين في مجالس شعبية ليس لها التأهيل القانوني العالي.

كما أنه يمكن اشراك المجتمع عامة في كيفية معالجة المنحرفين لأن المؤسسات سواء كانت عقابية أو علاجية قد لا تفي بالغرض لعلاج العلة وإنما إدخال العنصر الآخر وهو اشراك العائلة والمسؤولين عن التعليم والأطباء المتخصصين في أن يجدوا أنجح الوسائل للعلاج قد يفيد كثيرا.

إن مسؤوليات الأمن مسؤوليات جسيمة ومشتركة بين كل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، هي مسؤولية بين الأفراد والجماعات بقدر ما هي مسؤولية المجتمع ككل - المجتمع الذي لا يمثل الدولة الرسمية فقط وإنما يتخطى ذلك حيث تدخل كل الشرائع الاجتماعية وهي مسؤولية تصامنية لا يقوى عليها إلا المجتمع كله مسلحا بكل ما لديه من امكانات ولدينا في وطننا العربي كل الأسلحة لخوض تلك المعركة وكسب جولات فيها ان شاء الله.